

قرار مجلس الوزراء
بتشكيل لجنة وزارية لتنفيذ بعض
مشروعات الصناعة النفطية

مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠م بإنشاء المؤسسة الوطنية للنفط والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٠م بتنظيم شؤون التخطيط والتنمية والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢م باعتماد الخطة الثلاثية للتنمية للسنوات ١٣٩٥/٩٢ - ١٩٧٥/٧٣م .
وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢م بميزانية التنمية لسنة المالية ١٣٩٣/٩٢ - ١٩٧٣/٧٢م .
وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠م بشأن التضييق في الاختصاصات والقوانين المعدلة له .
وعلى قرار مجلس الوزراء بلائحة تنظيم وإدارة حسابات التنمية وتعديلاته ،
وعلى قرار مجلس الوزراء بلائحة استخدام المكاتب الاستشارية ،
وعلى قرار مجلس الوزراء بلائحة المناقصات والمزايدات وتعديلاته ،
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء .

قـرـر

مادة (١)

تشكل لجنة على النحو الآتي : -

رئيساً

وزير النفط

عضواً

وزير الخزانة

| | |
|-------|--|
| عضواً | وزير التخطيط |
| عضواً | وزير الاقتصاد |
| عضواً | وزير الصناعة والمعادن |
| عضواً | رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمؤسسة الوطنية للنفط |

مادة (٢)

تكون مهمة اللجنة المشار إليها في المادة السابقة اتخاذ جميع الاجراءات ووضع افضل السبل لسرعة تنفيذ مشروعات الصناعة النفطية التالية على اكمل وجه يحقق المصلحة العامة :

- أ) مشروع مصفاة طبرق .
- ب) مشروع المصفاة الثالث بالبريقة .
- ج) مشروع مصنع الاثيلين .
- د) مشروع استخراج البروتين من النفط .

مادة (٣)

يكون للجنة في سبيل تحقيق اغراضها اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك ولها على وجه الخصوص :

- أ) اجراء الدراسات الاقتصادية والمالية والتقنية والاستشارية وتكليف أى جهة تراها بما فيها المكاتب الاستشارية تنفيذ ذلك دون التقيد بلائحة استخدام المكاتب الاستشارية المشار إليها .
- ب) تشكل لجنة العطاءات المركزية المنصوص عليها في لائحة المناقصات والمزايدات المشار إليها او تكليف اللجنة العليا للعطاءات بالمؤسسة الوطنية للنفط بمباشرة اختصاصات اللجنة المذكورة فيما يتعلق ببعض المشروعات او جميعها .
- ج) اعتماد التعاقد لتنفيذ المشروعات المشار إليها سواء عن طريق

المناقصات او المزايدات العامة او المحدودة او عن طريق
الممارسة او التكليف المباشر ، ويكون للجنة في هذا
الخصوص سلطات وصلاحيات الوزير المختص المنصوص
عليها في لائحة المناقصات والمزايدات المشار اليها ، وتعرض
اللجنة على مجلس الوزراء اجراءات التعاقد بالنسبة للموضوعات
التي تتطلب موافقة المجلس عليها طبقاً للائحة المشار اليها .

(د) اعتماد النقل من بند الى بند او مشروع الى مشروع داخل
البند الواحد في باب قطاع النفط بميزانية التنمية دون التقييد
بالعرض على اللجنة المنصوص عليها في لائحة تنظيم وادارة
حسابات التنمية المشار اليها ومع مراعاة اختصاصات
مجلس التخطيط الاعلى .

(هـ) اقترح النقل من باب الى آخر داخل ميزانية التنمية .
وللجنة ان تستعين في عملها بمن ترى الاستعانة به سواء من موظفي
الحكومة او الهيئات او المؤسسات او الشركات العامة او غيرها من
الهيئات والجهات الاخرى .

مادة (٤)

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما تطلبت مصلحة العمل
ذلك ، وتصدر اللجنة قراراتها باغلبية اعضائها .

مادة (٥)

تعتبر قرارات اللجنة نافذة فور صدورها او اعتمادها بحسب
الاحوال وذلك عدا القرارات المشار اليها في البند (هـ) من
المادة ٣ من هذا القرار فتصدر بقانون بناء على عرض رئيس
اللجنة وموافقة رأي مجلس الوزراء ، ويبلغ وزير النفط
قرارات اللجنة الى الجهات المختصة لتنفيذها .

مادة (٦)

يقدم رئيس اللجنة تقارير متابعة دورية شهرية الى رئيس مجلس الوزراء عن سير العمل في تنفيذ المشروعات المشار اليها والمقترحات التي يراها لتنشيط العمل وحسن ادائه .

مادة (٧)

على وزير النفط تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره ،

الرائد / عبد السلام أحمد جلود
رئيس مجلس الوزراء

صدر في ١٥ جماد الاخر ١٣٩٣ هـ
الموافق ١٦ يوليو ١٩٧٣ م